المؤشرات الاقتصادية المصرية في ظل قرض صندوق النقد الدولي لسنة 2016م

Egyptian economic indicators under the International Monetary Fund loan for the year 2016

إيمان بلباي	محمد قرشي[1]
جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف -الجزائر-	جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف -الجزائر-
i.belbey93@univ-chlef.dz	m.korchi83@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 24 /08/ 2023 تاريخ القبول: 03 /02/ 2024 تاريخ النشر: 30 /06/ 2024

الملخص:

جاءت هذه الدراسة، التي اعتمدت المنهج التحليلي بشقّه الاستنباطي، لبيان تداعيات قرض صندوق النقد الدولي لسنة 2016م، والبرامج الإصلاحية المرافقة له، على بعض مؤشرات الاقتصاد في مصر، والتي تتمثل في: الناتج المحلي، البطالة، التضخم، عجز الموازنة، والدين الخارجي العام. وبالموازاة مع ذلك، بعد لجوء السلطات المصرية للاقتراض من الصندوق، شرعت هذه الأخيرة، في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، قصد معالجة الاختلال الحادث في اقتصادها، والذي يعتبر من مفرزات تداعيات ثورة يناير2011م.

وتشير النتائج، إلى ارتفاع معدل التضخم، وزيادة الدين الخارجي، ومنحى تصاعدي محتشم لمعدلات النمو، بالإضافة إلى انخفاض معدلات البطالة بنسب ضئيلة. كما أوصت الدراسة، على ضرورة إعادة النظر في شروط هذه الإصلاحات، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها. وفي ذات السياق، يجب على الصندوق أن يضع في الاعتبار الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، ويتوجب وضع برامج تتلاءم مع سياساتها الداخلية. ومن جهة أخرى، من المناسب لكل دولة أن تعتمد الرشادة في الاقتراض من الخارج، وطرح بدائل مناسبة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المصري، قرض 2016، صندوق النقد الدولي.

تصنيف *JEL*: E0; E51; A1

Abstract :

This study, which adopted the analytical approach in its deductive part, came to show the repercussions of the International Monetary Fund loan for the year 2016, and the accompanying reform programs, on some indicators of the economy in Egypt, which are: domestic product, unemployment, inflation, budget deficit, and public external debt. In parallel, after the Egyptian authorities resorted to borrowing from the fund, the latter began implementing economic reform programs in order to address the imbalance in its economy, which is considered one of the repercussions of the January 2011 revolution.

The results indicate a high rate of inflation, an increase in external debt, and a modest upward trend in growth rates, in addition to a slight decrease in unemployment rates.

The study also recommended the need to reconsider the terms of these reforms, because of their undesirable economic and social effects. In the same context, the fund must take into account the economic and social specificity of each country, and programs must be developed that are compatible with its internal policies. On the other hand, it is appropriate for every country to adopt rationality in borrowing from abroad, and to offer appropriate alternatives.

Keywords: Egyptian Economy, Loan 2016, International Monetary Fund.

JEL classification codes: A1; E51; E0

[1] المؤلف المرسل: محمد قرشي *m.korchi83@univ-chlef.dz*

مقدمة

اهتدت دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية، إلى نظام نقدي جديد، وسلمت أمرها لكيان دولي، تحت مسمى صندوق النقد الدولي، الذي يلعب دور المؤشر في رسم السياسات الاقتصادية، والاجتماعية للبلدان الأعضاء، وغالبا ما يكون لتوصياته وتوجيهاته، آثارا مباشرة على الواقع المعيشي.

وسعت مصر -كغيرها من الدول النامية- إلى تحسين الوضع الاقتصادي، الذي شابته عدة اختلالات هيكلية، أهمها: العجز المتزايد في الموازنة العامة، وتفاقم نسبة الدين الخارجي، وارتفاع معدلي التضخم والبطالة، الناتجة عن انزلاق الأوضاع السياسية والأمنية بعد ثورة يناير 2011م، فلجأت إلى طلب التمويل من الصندوق، وتحقق ذلك، من خلال استفادتها من قرض قيمته 12 مليار دولار في 11 نوفمبر2016م.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق نطرح التساؤل التالي:

فيما تكمن تداعيات وتبعات قرض صندوق النقد الدولي لسنة 2016 على الاقتصاد المصري؟

فرضيات الدراسة:

- يعتبر نجاح مصر نسبيا ومؤقتا- على الأكثر خلال فترة القرض- لمعالجة الاختلال الاقتصادي، عن طريق صندوق النقدي.
- كانت هناك نتائج مقلقة على المؤشرات الاقتصادية، لعملية الاقتراض بصفة عامة.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع محل الدراسة، فصندوق النقد الدولي هو أحد ملامح الاقتصاد العالمي الحديث، ما دفعنا لمحاولة معرفة التداعيات المختلفة لقرض صندوق النقد الدولي 2016 الممنوح لمصر، على الوضع الاقتصادي المصري، في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعريف بصندوق النقد الدولي.
- معرفة الوضع الاقتصادي المصري، الذي اضطر الحكومة إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي.
- تسليط الضوء على تداعيات القرض على أهم المؤشرات الاقتصادية المصرية.

- إيجاد حلول واقتراحات للخلل الذي شاب الاقتصاد المصري، بعد ثورة 25 يناير 2016.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي بشقّه الاستنباطي، من خلال وصف عناصر الدراسة، ورصد وتحليل التطورات الحاصلة في مؤشرات الاقتصاد الكلي المصري بعد الاقتراض، بقصد الوصول إلى النتائج وتحليلها، وتقديم مقترحات وتوصيات على ضوء النتائج المتوصل إليها.

تقسيمات الدراسة:

I- نظرة على صندوق النقد الدولي.

II- الإصلاح الاقتصادي في مصر قبل قرض 2016

III- تداعيات القرض على بعض المؤشرات الاقتصادية المصرية.

I- نظرة على صندوق النقد الدولي

سوف نعرج في هذا المحور على نشأة والتعريف بالصندوق، ومهامه،أبرز أهدافه، ومصادر تمويله، بالإضافة إلى تبيان بعض الآثار السلبية للسياسات التي ينتهجها الصندوق.

1. النشأة

أُنشئ صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية "بريتوم وودز" التي عقدت في نيوهامبشير في شمال شرق الولايات المتحدة، في جويلية عام 1944م (العبود عبد الأمير، 2011، صفحة 329)، وقد انتهى المؤتمر، تحت رعاية الأمم المتحدة، إلى الموافقة على "اتفاق صندوق النقد الدولي" لتنظيم العلاقات النقدية الدولية، (راتول، 2018م، صفحة 153)، وقد أصبحت نصوص الاتفاقية نافذة في 25 ديسمبر 1945م، وبدأ ممارسة نشاطه الفعلي في مارس 1947م (جامع، 1979م، صفحة 292).

2.التعريف

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، يعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، يديره أعضاء يشملون جميع بلدان العالم تقريبا (صندوق النقد الدولي، 2011م، صفحة 02)، فهو يشرف على النظام ويوفر الإطار المؤسسي العالمي، حيث تتعاون الدول في الشؤون النقدية الدولية. (ضياء، 2005م، صفحة 305)

ويتولى المجلس التنفيذي -الذي يجتمع عادة ثلاث مرات في الأسبوع، ويمثل حكومات البلدان الأعضاء- متابعة أعمال الصندوق اليومية، (حشيش و شهاب، 2005م، الصفحات 257-258) بالتعاون مع المدير العام ونوابه، وهيئة من موظفي الصندوق، تحت السلطة العليا لمجلس المحافظين. (صندوق النقد الدولي، 2011م)

3. المهام

ويقوم الصندوق بما يلي:

- متابعة الاقتصاديات القطرية، والاقتصاد العالمي، وإطلاق إشارات التحذير عند استشعار بوادر الخطر: (الحصري، 2010م، صفحة 53).

- تقديم المشورة للأعضاء، بشأن السياسات الاقتصادية. (ضياء، 2005م، صفحة 303)

- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمصاعب اقتصادية. (راتول، 2018م، صفحة 153)

- تقديم المساعدة الفنية والتدريب إلى حكومات البلدان الأعضاء (الحصري، 2010م، صفحة 53).

4. الأهداف

يعتبر بمثابة السند في حالة حدوث مشكلة اقتصادية، ويشرف على النظام النقدي الدولي، ويحافظ على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء. (إبراهيم و أسامة، 2019م، صفحة 16)

تحدد المادة الأولى من اتفاقية "بريتون وودز" أغراض الصندوق في ما يلي: (البطريق، 2000م، الصفحات 63-64)

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي، بواسطة تهيئة سبل التشاور بين الدول الأعضاء.

- التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وزيادة العمالة والدخل الحقيقي في البلدان الأعضاء.

- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، وإجراء تصحيحات منظمة لاختلالات موازين المدفوعات.

- المساعدة في إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف، وإلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف التي تعرقل نمو تجارة الدول الأعضاء. (حشيش و شهاب، 2005م، صفحة 259)

- توفير الثقة بين البلدان الأعضاء، عن طريق إتاحة موارد الصندوق العامة لها، دون اللجوء إلى تدابير من شأنها الإضرار بالاستقرار على المستوى الوطني أو الدولي. (صندوق النقد الدولي، 2011م)

- تقزيم أمد الاختلال في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء (راتول، 2018م، صفحة 154)

5. مصادر التمويل

يحصل الصندوق على أمواله من الأعضاء، أو عن طريق الاقتراض، أو بحصوله على منح وإعانات مالية لتقديم مساعدات خاصة تلك الدول منخفضة الدخل. (حجاز، 2003م، صفحة 177) تشترك البلدان بـ 25% من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة، أو بأحد العملات الرئيسية. (ضياء، 2005م، صفحة 308)، فكلما زاد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج، واتساع تجارته، ازدادت حصته في الصندوق، فالولايات المتحدة الأمريكية تسهم بالنصيب الأكبر بـ 17% من إجمالي الحصص. (راتول، 2018م، صفحة 160)

ولدى الصندوق اتفاقات الاقتراض لاستخدامها عند الحاجة: (راتول، 2018م، صفحة 161)

- الاتفاقات العامة للاقتراض **(GAB)**.

- الاتفاقات الجديدة للاقتراض(NAB).

6. الآثار السلبية الناتجة عن سياسات الصندوق

تتمثل فيما يلي: (المصري، 2021م)

- تحقيق مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة؛ التي عانت من اضطراب في المعاملات والتمويل.

- أسلوب الإدارة يهدف إلى تحقيق سيطرة الدول الرأسمالية وضعف دور الدول النامية.

- ارتبط نظام التمويل بالدولار،والذي أدى إلى مشكلات ارتبطت بالأزمات التي يتعرض لها الدولار.

- التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت أدى إلى اضطراب واختلال المبادلات التجارية.

II- الإصلاح الاقتصادي في مصر قبل قرض 2016

في هذا المحور، نسلط الضوء على الخطوط العريضة للرؤية الإصلاحية، التي سطرتها السلطات المصرية، قبل لجوئها للاقتراض الخارجي.

1. مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي

- عبارة عن حزمة من السياسات؛ التي تستهدف إحداث تغييرات اقتصادية وتنموية منظمة، لإزالة الخلل الاقتصادي والتنموي،وتحقيق نمو شامل للاقتصاد القومي. (خزاز، 2011م-2012م، صفحة 15)

- هي مجموعة من القرارات التي تتخذها الدولة، لتحقيق أهداف اقتصادية، خلال فترة معينة، لمعالجة الأزمات الاقتصادية، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. (سلطان، 2011م، صفحة 03)

2. برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر قبل قرض 2016

اتفقت مصر مع صندوق النقد الدولي لإصلاح اقتصادها المتدهور، وأوصى الصندوق بإتباع إجراءات سريعة للإصلاح عام 2015م، غير أن السلطات المصرية فضّلت التدرج في التنفيذ.

1.2 مستهدفات برنامج الإصلاح الاقتصادي 2015م

أدت العجوزات الكبيرة المتتالية في الميزانية، والسياسة النقدية المتساهلة، إلى انخفاضات حادة في المؤشرات الإيجابية، وارتفاعات قياسية في المؤشرات السلبية.(Lall, 2019) ولمعالجتها تم تسطير جملة من المستهدفات الرئيسية في البرنامج، مع صندوق النقد الدولي في: (الهبيرى و آخرون، 2021م)

1.1.2 على المدى القصير

- تخفيض عجز أولى في الموازنة العامة للسنة 2016م-2017م ليبلغ 8% من الناتج المحلى الإجمالي، بعد أن كان 10%، يصاحبه تراجع محدود في حجم الدين الحكومي للناتج المحلى إلى نحو 99% من الناتج.

- تحقيق نمو اقتصادي بمعدل نمو في حدود 4% خلال السنة المالية 2016م-2017م.

2.1.2 على المدى المتوسط

- تحويل العجز السابق إلى فائض بدءً من السنة المالية 2017م-2018م.
- استهداف نسبة العجز 2.1% من الناتج بحلول العام المالي2018م-2019م.
- تحقيق نمو اقتصادي بمعدل نمو في حدود 5%- 6% خلال السنة المالية 2018م-2019م.
- خفض معدلات البطالة إلى نحو 10% في عام 2018م-2019م.
- كما يستهدف أن يبلغ العجز الكلى نحو 3.9% في عام 2020م-2021م ارتباطا بالنمو الاقتصادي.
- خفض معدلات البطالة إلى نحو 6,7% في عام 2020م-2021م.

3.1.2 على المدى الطويل

- خفض تكلفة خدمة الدين، علاوة على تخفيض الدين الحكومي إلى نحو 80% من الناتج خلال خمسة أعوام. (نصر و آخرون، 2018م)

- من المستهدف أيضا أن يحقق الاستثمار المحلى والأجنبي والصادرات معدلات نمو مرتفعة تقود النمو في الفترة القادمة بدلاً من الاعتماد على الاستهلاك الممول بالاستدانة كمحرك للنمو.

2.2 الخطوات الأساسية التي اتبعتها الحكومة المصرية في بداية الإصلاح (راشد و آخرون، 2017م)

- تقليص القطاع العام من خلال الخصخصة، تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.
- إزالة العوائق غير الجمركية، وتخفيض التعريفات الجمركية، وفرض ضريبة على المبيعات.
- رفع أسعار الوقود والكهرباء والمواصلات، وجعل أسعارها تتماشى مع الأسعار الواقعية.
- تخفيض الدعم، ليصبح مقتصرا على الفئات المحتاجة.

3.2 أسباب لجوء مصر إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي سنة 2016

لا شك أن لجوء مصر إلى الاقتراض كان وراءه العديد من الأسباب، وأهمها ما يلي:

3.2 .1 الأوضاع السياسية والاجتماعية: أدت ثورة يناير 2011م وما تبعها من أحداث سياسية، واقتصادية، واجتماعية؛أثرت على النمو الاقتصادي للبلاد،انجرّ عنه ارتفاع في نسبة الفقر والبطالة والتضخم. (الجمل، 2019م، صفحة 998).

3.2 .2 ارتفاع عجز الموازنة: بعد قيام ثورة يناير. تم تسجيل عجز قدر بـ 12% في المتوسط خلال المدة 2012م-2015م (ناصر، 2016م)، وأصبح العجز كبيرا مع ضعف الإيرادات، والدعم غير الموجه إلى مستحقيه، وتضخم فاتورة أجور القطاع العام. (International Monetary Fund "IMF NEWS", November 11, 2016)

3.2 .3 انخفاض الموارد المحلية

يرجع انخفاض الموارد المحلية اللازمة لسد احتياجات الدولة -التي دفعت الحكومة إلى الاقتراض- إلى العديد من العوامل، ولعل من أخطرها، تدهور القطاع السياحي. (الجمل، 2019م، صفحة 999)

3.2 .4 انخفاض الموارد المحلية

التراجع المستمر في وتيرة نمو صافي الاستثمارات الأجنبية، يعود إلى زيادة المظاهرات، والتذبذب الأمني، وعلاوة على ذلك، العوائق البيروقراطية أمام المستثمرين. (عطاالله، 2018م)

3.2 .5 أزمة سعر صرف الدولار

نظرا للظروف التي مرت بها مصر، ووجود خلل في نظام الصرف، بسبب عدم توافر العملات الأجنبية، التي من بينها الدولار الأمريكي، وانخفاض عائدات السياحة، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وإيرادات قناة السويس، وانهيار الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، (مرسي محمد علي، 2021م، صفحة 11) مما ترتب عليه ارتفاع أسعار السلع والخدمات، بنسب تجاوزت 100%، وتخطت أسعار الدولار في السوق السوداء حاجز الـ 13 جنيها، خلال تلك الفترة (الشواربي، 2018م)

3.2 .6 الشهادة الدولية

الرغبة في الحصول على الشهادة الدولية من مؤسسة عالمية كصندوق النقد الدولي، تؤكد أن هناك خطة جديدة ورؤية واضحة للاقتصاد المصري، تستطيع من خلاله جذب استثمارات متنوعة، بهدف تصحيح مسار الإصلاح الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية. (ناصر، 2016م).

3.2 .7 انخفاض النمو

ظل النمو مقيدا بالمعوقات الهيكلية القائمة، فلم يكن النمو احتوائيا وعاما، ليشمل كل الشرائح والقطاعات. (International Monetary Fund "IMF NEWS", November 11, 2016)

3. شروط صندوق النقد الدولي للموافقة على منح القرض

فرضَ صندوق النقد الدولي حزمة من الشروط، بعضها معلن عنها، والبعض الآخر غير معلن عنها، ومنها ما دخل حيز التنفيذ، ومنها ما لم يكن كذلك، ومن أبرزها ما يلي: (صندوق النقد الدولي، 2016م)

- تحرير نظام سعر الصرف، باعتماد سعر صرف مرن.
- إعادة هيكلة قطاع الطاقة،والرفع التدريجي لأسعار الوقود، حتى تصل إلى الأسعار العالمية.
- تطبيق النظام الجديد للضريبة على القيمة المضافة.
- إعداد بيان تفصيلي بالمخاطر المالية المصاحبة للتنفيذ.
- تسقيف مقدار السحب على المكشوف إلى 75 مليار جنيه.

- تعديل سياسات إدارة الاحتياطي النقدي، من قبل البنك المركزي.
- اعتماد استراتيجية واضحة لضمان الاستقرار المالي في قطاع البترول.
- إصدار تعليمات للاستغناء عن التراخيص في قطاع الصناعة، دون المساس بالمصلحة العامة.
- دعم شبكات الأمان الاجتماعي وزيادة الإنفاق الموجه للفقراء (International Monetary Fund "IMF NEWS", November 11, 2016)، بهدف مساعدة محدودي الدخل على تحمل أثار الإصلاحات.
- فرض ضريبة على نظام البورصة.
- خفض نسبة التضخم إلى 10% خلال عامين.
- تقليص الدعم الطاقوي إلى 1.75% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم 0.5% في المرحلة الثانية.
- إبقاء الدين العام في حدود يمكن تحملها، عن طريق ضبط الأوضاع المالية العامة للبلاد.
- القيام بإصلاحات هيكلية لدعم النمو، وخلق فرص العمل، وزيادة حجم الصادرات، وتنوعها، وتحسين مناخ الأعمال، لجذب الاستثمار الأجنبي، وعلاوة على ذلك، تشجيع القطاع الخاص. (الجمل، 2019م، صفحة 1006) (International Monetary Fund "IMF NEWS", November 11, 2016)

وتدرك الحكومة المصرية بإلزامية التقيد الصارم بالشروط، من أجل تخفيض العجز، وإعادة تنمية الاحتياطيات الدولية، وزيادة الموارد العامة، وتشجيع النمو. (Lagarde, November 11, 2016)

4. السياسات المتبعة للحصول على القرض

يسعى برنامج الإصلاح الجديد، إلى إنعاش آفاق النمو في مصر، عن طريق استعادة الاستقرار والثقة في الاقتصاد، وتنفيذ إصلاحات هيكلية تعمل على خلق فرص العمل، (International Monetary Fund "IMF NEWS", November 11, 2016) ومن بين السياسات التي أقرّتها الحكومة للشروع في برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتقيد بإملاءات الصندوق، للحصول على القرض ما يلي:

1.4 تحرير نظام سعر الصرف وتعويم الجنيه المصري

دخل البنك المركزي المصري في مفاوضات عسيرة مع صندوق النقد الدولي،حيث خلص هذا الأخير، إلى أن سعر الجنيه مقابل الدولار يساوي 11.60، في حين يرى المركزي أنه لا يتجاوز 10.60، واتفقا على التحرير التدريجي لسعر الصرف، (الرشيدي و السيد، 2017م، صفحة 980) مما انجرّ عنه ندرة في كمية العملة الأجنبية، وتراجع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري. (الجمل، 2019م، صفحة 1004)

وجاء قرار اعتماد سعر صرف مرن، بهدف الرفع من احتياطي الصرف الأجنبي، وتوفير هوامش أمان ضد الصدمات الخارجية؛ (International Monetary Fund "IMF NEWS", November 11, 2016) ودعم القطاع السياحي، وتنمية الصادرات، واستقطاب استثمارات أجنبية جديدة، قصد زيادة معدلات النمو، وتحسين الوضع الاقتصادي بصفة عامة. (طارق، 2016م، صفحة 02) بالإضافة إلى اعتماد

سياسة نقدية، ذات طابع انكماشي حذر، لتثبيت توقعات التضخم، واحتواء ضغوط الطلب المحلي والخارجي، والسماح بتراكم احتياطيات النقد الأجنبي. (Lagarde, November 11, 2016)

2.4 تخفيض دعم الطاقة

قرر رئيس الوزراء في الجريدة الرسمية بتاريخ 4 نوفمبر 2016م الاستغناء عن دعم المنتجات البترولية، ورفع الدعم عن أسعار الطاقة تدريجيا، في غضون ثلاث سنوات، حتى الوصول بها إلى الأسعار العالمية. (الجريدة الرسمية، العدد 44 مكرر، 04 نوفمبر 2016م)، ومن شأن ذلك، أن يحرر الموارد للاستخدام في أولويات مهمة، مثل الصحة والتعليم والبحوث والتطوير والحماية الاجتماعية. (International Monetary Fund "IMF NEWS", November 11, 2016)

3.4 ضريبة القيمة المضافة

قام مجلس النواب بإقرار قانون يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة في أوت 2016م، يتمثل في:

- تحديد نسبة الضريبة بـ 13%، على أن يتم زيادتها في الفترة 2017- 2018 إلى 14% (الجريدة الرسمية، العدد 44 مكرر، 04 نوفمبر 2016م).
- استهداف حصيلة ضريبية تقدر بحوالي 20 مليار جنيه، عند بداية تنفيذ القرار.
- التخطيط لزيادة حصة الضريبة على القيمة المضافة بين 7 – 8 مليارات جنيه.
- استهداف تحقيق إيرادات إضافية للدولة، تتراوح بين 3-4 %من الناتج المحلى الإجمالي.

والمغزى من تطبيق هذه الضريبة، توسيع القاعدة الضريبية، مع استثناء السلع التي تمثل الاحتياجات الأساسية للمواطنين (الجمل، 2019م، الصفحات 1004-1005)، وعلاوة على ذلك، تتضمن الضريبة الجديدة إعفاءات لمعظم السلع الغذائية الأساسية، لحماية الفئات ذات الدخل المتواضع في المجتمع. (International Monetary Fund "IMF NEWS", November 11, 2016)

5. إقرار القرض

في 11 نوفمبر 2016م، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، على عقد اتفاق ممدد، مع جمهورية مصر العربية مدته ثلاث سنوات، تستفيد فيها من "تسهيل الصندوق الممدد(EFF)" بنسبة 422% من حصة عضويتها، بقيمة 8.579 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، التي تعادل حوالي 12 مليار دولار أمريكي، وتوجه لتسيير البرنامج الوطني الذي وضعته الحكومة المصرية لإنجاح الإصلاح الاقتصادي، مع التزامها بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، خلال المدة المتفق عليها. (Lagarde, November 11, 2016)

III-تداعيات القرض على بعض المؤشرات الاقتصادية

من أجل معالجة التحديات طويلة الأمد في الاقتصاد، أعد القائمون على الشأن الاقتصادي المصري برنامجا اقتصاديا وطنيا، يدعمه الصندوق من خلال "تسهيل الصندوق الممدد"، الذي تولد عنه عدة تداعيات إيجابية، وأخرى سلبية، على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية.

1. الناتج المحلي

الناتج المحلي الإجمالي هو قيمة جميع السلع والخدمات النهائية داخل دولة ما خلال فترة زمنية محددة، وهو يعكس الحالة الاقتصادية للدولة عبر تقدير حجم الاقتصاد ومعدل النمو لهذه الدولة (الأشقر، 2002، الصفحات 31-32)

بلغ إجمالي عدد السكان في الداخل حتى مارس 2023م، قرابة 105 ملايين نسمة، (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2023م) بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي وفق الأرقام الأولية 404.14 مليار دولار، ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 3698.80 دولار (THE WORLD BANK, 2021)

الشكل 1: تطور نمو الناتج المحلي في مصر في المدة 2004-2021 (نسبة مئوية بسعر السوق)

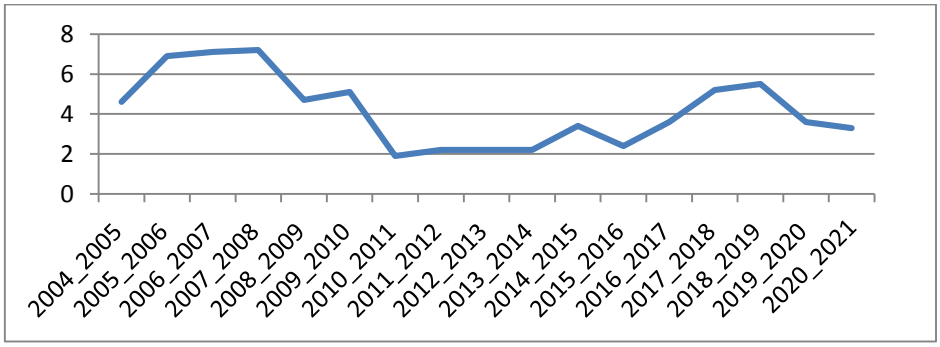

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- الإحصائيات الرسمية والتقارير السنوية للبنك المركزي المصري (2004-2021)، (البنك المركزي المصري، 2023م)، بتاريخ 09 جوان 2023م، متاح على الموقع: https://www.cbe.org.eg

- إصدارات وإحصائيات صندوق النقد العربي (2004-2021)، (صندوق النقد العربي، 2023م) ، بتاريخ: 11 جوان 2023م، متاح على الموقع: https://www.amf.org.ae

- بيانات البنك الدولي (2004-2021) (THE WORLD BANK, 2021) ، اطلع عليه بتاريخ: 09 جوان 2023م، متاح على الموقع: https://data.worldbank.org

يعد نمو الناتج المحلي من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيق معدل إيجابي فيه، ونجد من خلال التمثيل البياني أن النمو الاقتصادي تعرض لعدة تذبذبات بدءً من عام 2008م، إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.7%، بعد أن وصل في السنوات السابقة إلى 7.2%، ويرجع ذلك إلى الأزمة المالية العالمية، ثم تليها سنة 2011م، حيث بلغ معدله فيها حوالي 1.9%، وهذا راجع لأحداث 21 يناير، والتي من آثارها تباطؤ نمو كافة قطاعات النشاط الاقتصادي في مصر، مما أدى إلى هذا الانخفاض

الشديد، وتحقيق معدلات نمو سالبة، غير أن القطاعات الاقتصادية بدأت في استعادة نموها مرة أخرى، بداية من المدة 2014-2015 إلى 3.4 %، حتى المدة 2018-2019 إلى 5.5 %، محققة بذلك معدل نمو إيجابي، ويعوز ذلك إلى تلك الإجراءات والسياسات التي طبقتها مصر في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وخاصة في مشروعات البنية التحتية، وعلاوة على ذلك، تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة من قبل القطاع المصرفي، وزيادة حجم الاستثمارات، أما ابتداء من سنة 2020م، فنسجل تراجعا في معدل نمو الناتج المحلي، ويرجع ذلك إلى انعكاسات جائحة كوفيد-19 على اقتصاديات الدول.

2. البطالة

تعمل الحكومات جاهدةً على خفض معدلات البطالة والتخفيف من آثارها، كما أصبحت إحدى مجالات اختبار قدرة النظام الاقتصادي على النمو بالسرعة الكافية لتوفير فرص العمل (أحمد حسن، 2015م، صفحة 02) ،وحاولت الحكومات المتعاقبة التعامل مع البطالة على نحو أو آخر، إلا أنها تفاقمت وأصبحت من المعالم الأساسية لضعف عملية النمو والتنمية في مصر. (مجاهد، 2014م، صفحة 95).

الشكل 2: تطور معدل البطالة في مصر في المدة 2004- 2021 (نسبة مئوية)

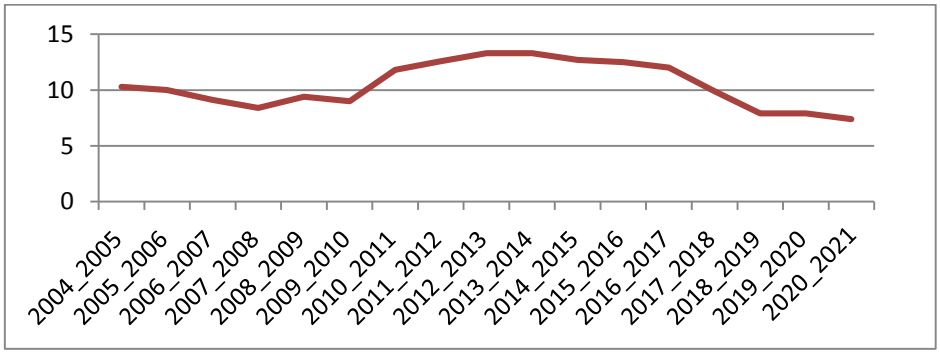

المصدر: المرجع السابق.

من خلال بيانات الشكل رقم 2، وبداية من المدة 2004م- 2009م، انخفض معدل البطالة ليقترب من نسبة 8% عام 2008م، بالرغم من تداعيات الأزمة العالمية عام 2008م، غير أن نسب التشغيل في السوق المحلية ظلت مرتفعة، بسبب تشييد بعض المصانع، واستصلاح الأراضي (امبابي و آخرون، 2022م) ، ثم بدأ اتجاه أعداد العاطلين نحو الزيادة المستمرة، والتي ظهرت بشكل لافت بداية من سنة 2009م، ليصل عددهم 3.5 مليون عاطل، ما يقابله معدل 13% سنة 2014م (ما يفوق المعدل العالمي بأكثر الضعف الذي هو في حدود 6%)، ويمكن أن تُعزى تلك التراكمات إلى نتائج نظام الخصخصة ، وعدم التوازن بين معدلات زيادة السكان، ومعدل النمو الاقتصادي، أضف إلى

ذلك، الظروف السياسية غير المستقرة خلال تلك الفترة، والتي صاحبها تأزم اقتصادي، أدلى بظلاله على القطاعين السياحي والمصرفي. (الشوربجي، 2016م، الصفحات 200-203)

وحسب نفس المعطيات، يتضح لنا أن نتائج برامج الإصلاح الاقتصادي أدت إلى انخفاض معدل البطالة عام 2018م إلى 9.9%، بعد أن شهد ارتفاعا شديدا في السنوات السابقة؛ تراوحت بين 11.8% و 13.3 % خلال المدة 2010م- 2017م، ويرجع هذا الارتفاع أيضا، إلى انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري، وتداعيات ثورة 25 يناير، وشرع في الانخفاض بعد 2018م، ليصل موسم 2020م-2021م إلى 7.9 %، والذي يعتبر من نتائج الاستثمارات الأجنبية، التي ساهمت في تحقيق معدل نمو إيجابي.

3. التضخم

يعتبر التضخم من بين المشكلات الاقتصادية التي يسعى صناع السياسات جاهدين للتخلص منه، لما له من أثر سلبي على نشاطها الاقتصادي (الشيخ طه، 2021م، الصفحات 4-5)، تستورد مصر معظم احتياجاتها، ومع انخفاض الجنيه المصري أمام الدولار، الأمر الذي أدى إلى ضغط رهيب على الأسعار المحلية، وارتفع معه معدل التضخم (الغايش، 2023م، الصفحات 35-36)

الشكل 3: تطور معدل التضخم في مصر في المدة 2004- 2021 (نسبة مئوية)

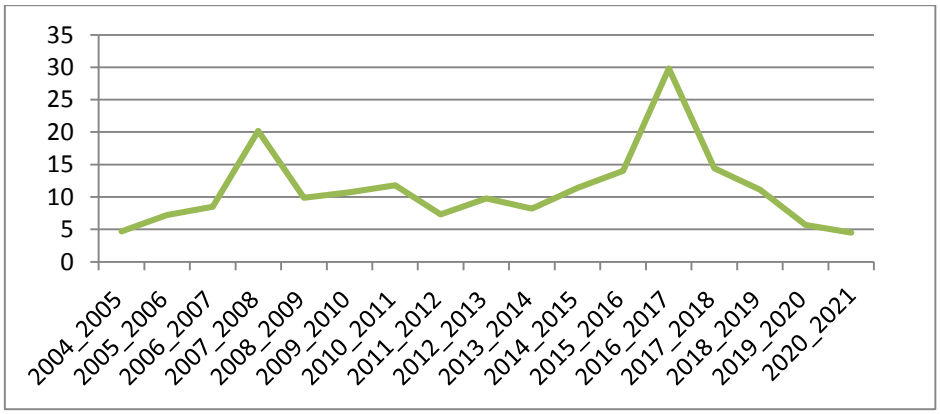

المصدر: المرجع السابق.

يبين التمثيل البياني أعلاه، نسب تطور معدلات التضخم في مصر، حيث لاحظنا ارتفاعا تدريجيا لمعدل التضخم، أين لامس نسبة 20.2 % في موسم 2007م-2008م، بسبب آثار الأزمة المالية العالمية آنذاك؛ التي زادت من حدة ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية، ليعود للانخفاض حتى 9.9 % في العام الموالي، كدلالة لبداية التعافي السريع في الاقتصاد العام المصري، ليعاود الارتفاع مرة أخرى سنتي 2010م و2011م، وبلغ 11.8%، بسبب تداعيات ثورة 25 من يناير، وما نتج عنها من تراجع كافة النشاطات الاقتصادية، وجعلت من المنتجات المحلية أغلى سعرا وأقل جاذبية، من وجهة نظر العالم

الخارجي؛ ما اضطر الحكومة المصرية للاستعانة بصندوق النقد الدولي سنة 2016م، وتطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي، حيث قامت بتعويم الجنيه المصري؛ ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم إلى مستوى لم يشهده من قبل، حيث قفزت النسبة إلى 29.8 % سنة 2017م، بعدها عاد معدل التضخم للانخفاض تدريجيا، حتى بلغ عامي 2020م و2021م نسبة 5.7% و4.5% على التوالي، لكن هذا الانخفاض لا يعني بالضرورة انخفاض الأسعار، وإنما هو تباطؤ في وتيرة زيادات الأسعار.

4. الدين الخارجي العام

يعتبر الدين العام أحد أهم المؤشرات التي تدل على مدى قوة اقتصاد الدولة، وشهدت مصر زيادة حادة في ديونها الخارجية، (الهبيرى و آخرون، 2021م) حيث بلغت بنهاية السنة المالية 2020-2021، 33.2 مليار دولار، وهو ضعف مما كان عليه عام 2010 (15.9 مليار دولار). وفي عام 2021، احتلت مصر المرتبة 158 بين 189 دولة في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمرتبة 100 في نصيب الفرد من الديون (Middle East Eye, 2022).

الشكل 4: تطور نسبة الدين الخارجي العام في مصر في المدة 2004- 2021 (نسبة مئوية)

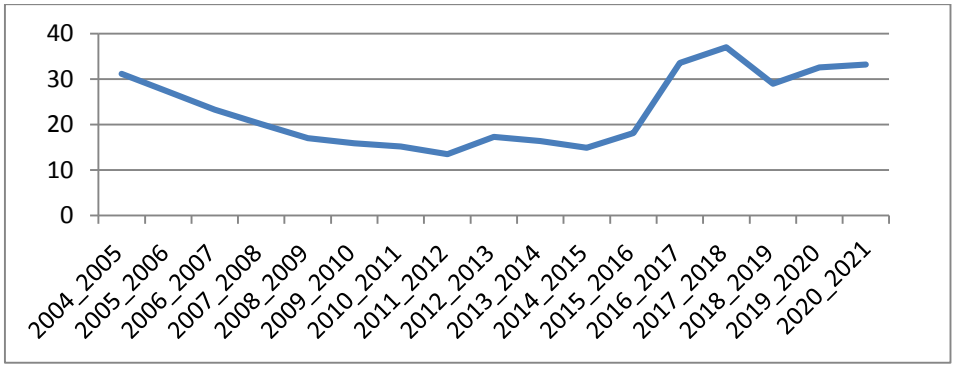

المصدر: المرجع السابق.

إن التغير في نسبة الدين الخارجي العام من خلال التمثيل البياني رقم 4، كان في انخفاض مستمر حتى سنة 2011م، حيث وصل 13.5%، بعدما كانت نسبته 31.2% سنة 2004م، وارتفع سنة 2012م إلى 17.3%، ليعود مجددا إلى الانخفاض النسبي المتواضع، عامي 2013م و2014م إلى نسبة 14.9%، والسبب في ذلك كله، أن السلطات في ذلك الوقت، كانت تميل إلى الاعتماد على الدين المحلي، في ظل توفر العملة الأجنبية، حيث سجلت في تلك السنوات نموا قدره (حوالي 6 % في المتوسط).

وبعد تحصيل مصر للقرض ارتفعت نسبة الدين الحكومي الخارجي إلى 33.6% ثم 37%، حيث زادت قيمته في ضوء ارتفاع القروض إلى 25.9 مليار دولار في نهاية جوان 2017م مقارنة بـ 20.9 مليار دولار في نهاية جوان 2016م، وهو ما يعود أيضا، وبشكل مباشر إلى تراجع عائدات القطاع السياحي، مع تراجع ملحوظ في حجم الصادرات، وعلاوة على ذلك، التراجع الكبير في حركة التجارة العالمية، وتأثير ذلك

بصفة مباشر على إيرادات قناة السويس؛ التي تعد من أهم مصادر النقد الأجنبي، ليعاود الانخفاض الطفيف في نهاية مدة القرض إلى 29% نظرا لتحسن سعر الصرف، وتمكن البنك المركزي من سداد أكثر من 36 مليار دولار من التزامات خارجية. وارتفع الدين الخارجي لمصر إلى نحو 155.7 مليار دولار في نهاية مارس 2021م، مقابل نحو 145.5 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021م (أكتوبر إلى ديسمبر)، وتعتبر الظروف العامة لمصر وحالة الطوارئ المفروضة بسبب الأزمة السياسية، هي التي جعلتها تتفاءل في الظفر بنتائج إيجابية من تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي.

5. عجز الموازنة

يعبر عجز الموازنة العامة عن الحالة التي تكون فيها إيرادات الدولة أقل من نفقاتها (قدي، 2004م، صفحة 201)، وعانت الدولة المصرية من ارتفاع حاد ومزمن في عجز الموازنة العامة، بعد ارتفاع أسعار الفائدة في العالم، وانتقال أثر إلى أسعار الفائدة المحلية. (عاشور، 2022، صفحة 14)

الشكل 5: تطور نسبة عجز الموازنة في مصر في المدة 2004- 2021 (نسبة مئوية)

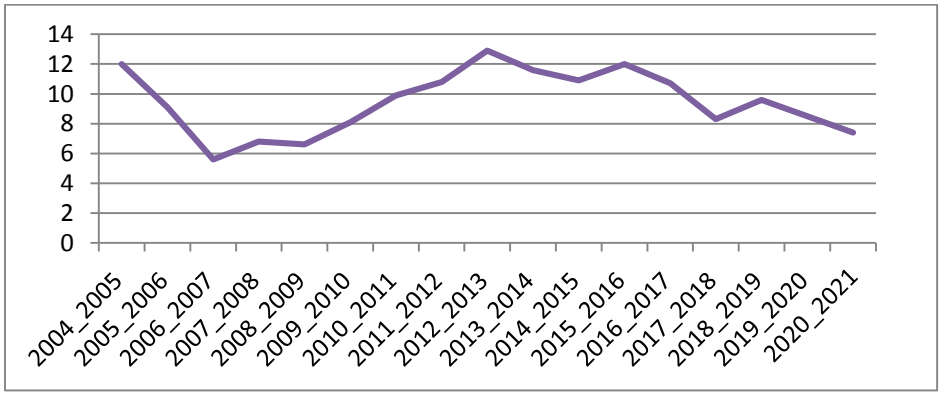

المصدر: المرجع السابق.

عندما نتكلم عن الموازنة، فإننا نتكلم عن الإيرادات والنفقات، ومن خلال الشكل رقم 5، يتبين لنا أن معدل العجز كان في انخفاض من 12% إلى 6.6 %، خلال المدة 2004-2007، وان كان هذا الانخفاض يعزى أساسا إلى زيادة الناتج المحلي، فقد شهدت هذه المدة صدور بعض التشريعات التي استهدفت تنمية الإيرادات وترشيد الدعم الحكومي، حيث تمت زيادة رسوم تراخيص السيارات، والضرائب على المنتجات البترولية والسجائر، وإلغاء بعض الإعفاءات الضريبية والجمركية التي كانت معتمدة (البنك المركزي المصري، 2001-2008)، غير أنه مع قيام ثورة 25 يناير وتراجع كافة القطاعات الاقتصادية، أخذت النسبة في الارتفاع حتى سنة 2016-2017، حيث شهدت الموازنة العامة زيادة في الإيرادات خلال هذه المدة، بمعدل متوسط يعادل 15%، وفي المقابل، زيادة إجمالي المصروفات، بمعدل متوسط نفس المدة يعادل 25%، ما يفسر استمرار تزايد الأعباء التي تتحملها الموازنة العامة، في ظل التوتر السياسي الذي شهدته الدولة ابتداء من 2011م، واعتبارا من حصول مصر على قرض 2016، إشارة إلى الثقة في

تحسين مؤشرات الاقتصاد، وبداية الإصلاحات الاقتصادية، التي ترتكز على زيادة وتنويع مصادر الإيرادات، وترشيد الإنفاق، ومن مخرجاتها أن تم وضع العجز على مسار تنازلي، حيث أخذ في الانخفاض التدريجي، وذلك لارتفاع الإيرادات بسبب دخول الاستثمارات الأجنبية، لتصل النسبة إلى 7.9% و 7.4% سنتي 2020م و2021م على التوالي؛ وكذلك تحقيق فائض أولي بلغت قيمته 93.2 مليار جنيه، ما نسبته 1.5% من الناتج المحلي عام 2021م، مقابل فائض أولي بلغ 105.6 مليار جنيه، ما نسبته 1.7% عام 2020م، على خلفية تطبيق القوانين المنبثقة من برنامج الإصلاح، كقانون التحديث الضريبي، وقانون الجمارك، من خلال المنظومة الرقمية والالكترونية المطبقة، على الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا.

IV- الخاتمة

بالنظر إلى الإمكانات الهائلة التي تمتلكها مصر، والنسبة الكبيرة من الشباب المليئين بالنشاط، وحجم السوق الكبير، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، الذي يضمن لها الوصول إلى أسواق أجنبية مهمة، والاكتشافات والاستثمارات الطاقوية المتوالية، ومع التنفيذ السليم للبرنامج الذي وضعته الحكومة المصرية -في إطار قرض 2016 المتحصل عليه من قبل صندوق النقد الدولي- فكان بالإمكان أن يتعافى النمو إلى حدود 6% في العامين الماضيين، على غرار المستويات المحققة في المدة 2005م-2008م.

وفي هذا الصدد، جاء برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعته الحكومة، ويدعمه الصندوق، وكان يسعى لرفع النمو، وتيسير العثور على فرص عمل أمام النساء والشباب، وحماية الفقراء وغيرهم من محدودي الدخل، ومع ذلك، التمسنا جملة من الآثار الإيجابية، في حين طفت للسطح بعض الآثار السلبية، والتي ظهرت من خلال المؤشرات الاقتصادية المتطرق إليها.

النتائج:

من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا للنتائج التالية:

- ارتفاع معدل التضخم؛ حيث أن السنوات الثلاث التي نُفِّذ فيها برنامج صندوق النقد الدولي، شهدت نسبة تضخم أعلى من السنوات الأخرى، حيث لامس نسبة 30% في سبتمبر 2017م.

- استخدام جزء من الوفر المحقق في المالية العامة، لتقوية شبكات الأمان الاجتماعي، لتخفيف أثر الإصلاحات على الفقراء.

- أدى عدم الضبط لأوضاع المالية العامة، إلى زيادة الدين العام بحوالي 10.9 نقطة مئوية، من إجمالي الناتج المحلي مع نهاية البرنامج.

- شهد الناتج المحلي نموا ملحوظا، على الأقل في المدة المحددة للإصلاحات، غير أنها اصطدمت فيما بعد بجائحة كورونا، التي عكست المنحى التصاعدي لمعدلات النمو.

- انخفاض معدل البطالة بنسب ضئيلة، ولم تكن في مستوى الأهداف المسطرة في نهاية البرنامج.

- صندوق النقد الدولي يخدم مصالح الدول الرأسمالية، وبرامجه وسياساته تهدف لجعل الدول النامية تابعة للدول المتقدمة.

- تم استخدام جزء كبير من تمويل صندوق النقد الدولي في الاستهلاك، وعدم استغلالها في الإنتاج والاستثمار.

الإقتراحات:

- ❖ على صندوق النقد الدولي أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل دولة من الجانب الاقتصادي، السياسي والاجتماعي بوضع برامج تتلاءم معها.
- ❖ العمل على إعادة هيكلة صندوق النقد الدولي، بما يكفل حقوق الدول النامية.
- ❖ العمل على وضع سياسات إستثمارية، لزيادة تدفق النقدي الأجنبي، واستقرار سعر الصرف.
- ❖ يجب على حكومات الدول التفاوض، بهدف تسهيل بعض شروط الصندوق التي لا تتناسب مع أوضاعها الداخلية.
- ❖ مراعاة الطبقات الاجتماعية الفقيرة، التي تطحنها تبعات الإصلاحات خاصة في المديين القصير والمتوسط.
- ❖ يجب على السلطات المصرية وضع تسهيلات وتحفيزات لجذب الاستثمار، من أجل ترقية الصادرات وزيادة الناتج المحلي.
- ❖ حسن استخدام القروض في مشروعات إنتاجية لتسديد ما عليها من ديون، من عوائد الاستثمار، وخلق فرص عمل، والحفاظ على قيمة العملة، وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادي، والحد من التضخم.
- ❖ التقليل من الاقتراض الخارجي، التي تلجأ إليه -في كل مرة- الحكومات المتعاقبة في مصر، نظرا لماله من أعباء على الاقتصاد، بسبب التدخل في السياسة الداخلية للبلد، الناتجة عن التبعية، وضغط خدمات الديون.
- ❖ وجب على السلطات المصرية توجيه القروض في القطاعات الإنتاجية وليس الاستهلاكية.
- ❖ التنبيه إلى تبني سياسات إصلاحية، تتوافق مع أوضاع الدولة داخليا وخارجيا.

❖ وجب على السلطات المصرية أن تعمل على زيادة تثمين الآثار الإيجابية، وتطويرها، ومواجهة النتائج السلبية للقرض، بانتهاج سياسات تعمل على النهوض بالاقتصاد المصري وتسديد القروض.

V- المراجع

- International Monetary Fund "IMF NEWS". (November 11, 2016). *A Chance for Change: IMF Agreement to Help Bring Egypt's Economy to Its Full Potential.* International Monetary Fund.
- Lagarde, C. (November 11, 2016). *IMF Executive Board Approves US$12 billion Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility for Egypt.* International Monetary Fund.
- Lall, S. (2019, July 24). *Egypt: A Path Forward for Economic Prosperity*. Retrieved June 14, 2023, from International Monetary Fund: https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/07/24/na072419-egypt-a-path-forward-for-economic-prosperity
- Middle East Eye. (2022, April 16). *Egypt's mounting debt crisis and economic woes explained*. Retrieved June 13, 2023, from https://www.middleeasteye.net/news/egypt-debt-crisis-economic-woes-explained
- THE WORLD BANK. (2021). *Data Egypt Arab Rep*. Retrieved Jun 09, 2023, from https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart
- أحمد الأشقر. (2002). *الاقتصاد الكلي* (الإصدار الأول). القاهرة، مصر: دار العلم و الثقافة للنشر والتوزيع.
- أحمد جامع. (1979م). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- أحمد عادل كمال محمد امبابي، وآخرون. (10 أوت, 2022م). *علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي بالتطبيق علي الاقتصاد المصري (1995 – 2020)*. تاريخ الاسترداد 18 جوان، 2023م، من موقع المركز الديمقراطي العربي: https://democraticac.de/?p=83802
- أحمد عاشور. (أكتوبر, 2022). محددات عجز الموازنة في مصر1999-2022. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر ، المجلد1* (العدد 4).
- أحمد موسى مختار الهبيرى، وآخرون. (24 مارس، 2021م). *أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المصري من 1990 إلى 2020*. تاريخ الاسترداد 13 جوان، 2023م، من موقع المركز الديمقراطي العربي: https://democraticac.de/?p=73813
- البنك المركزي المصري. (03/23/ .2023م). *الإحصائيات الرئيسية*. تاريخ الاسترداد 09 جوان، 2023م، من https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/statistics
- البنك المركزي المصري. (2001-2008). *التقارير السنوية 2001-2008*. مصر: سلسلة المطبوعات الدورية للبنك المركزي المصري، متاح في الموقع: www.cbe.org.eg.
- الجريدة الرسمية، العدد 44 مكرر. (04 نوفمبر 2016م). *قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2807 لسنة 2016*. القاهرة، مصر.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (23 مارس, 2023م). *معلومات أساسية للسكان*. تاريخ الاسترداد 09 جوان 2023م، من الهيئة العامة للاستعلامات:https://sis.gov.eg/section/10/19?
- المدينة نيوز. (29 جويلية، 2016م). قرض صندوق النقد الدولي المثير للجدل في مصر. *المدينة نيوز* .
- بسام حجاز. (2003م). *العلاقات الاقتصادية الدولية* (الإصدار الأول). بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- داوود سليمان سلطان. (31 جانفي، 2011م). سياسات الإصلاح الاقتصادي في بعض البلدان العربية: ما الهدف؟ ماذا تحقق؟ *مجلة تنمية الرافدين،المجلد 33* (العدد 102)، الصفحات 25-40.
- راضية إسمهان خزاز. (2011م-2012م). دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة حالة الجزائر، رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
- رانيا الشيخ طه. (2021م). *التضخم: أسبابه، آثاره، وسبل معالجته*. الدائرة الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- رحيمة العبود عبد الأمير. (2011). *دراسات في الاقتصاد الدولي -أراء اقتصادية و اجتماعية*. عمان، الأردن: دار دجلة ناشرون وموزعون.
- رواية محسوب النبى عبد الجليل الشوربجى. (2016م). ظاهرة البطالة فى جمهورية مصر العربية "دراسة ديموجرافية تطبيقية على محافظة الغربية". *مجلة المجمع العلمي المصري ، 91*، الصفحات 191-260.
- سامر عطا الله. (2018م). *تعدد تجارب الإصلاح الاقتصادي، هل من جديد مع برنامج 2016؟* مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، الملف المصري، القاهرة، مصر.

- سحر أحمد حسن. (2015م). مشكلة البطالة وآلية العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالتي مصر وماليزيا بين 1991 و2013). *بحوث اقتصادية عربية* (العددان 69-70).
- شريف المصري. (13 سبتمبر، 2021م). *سياسات صندوق النقد الدولي و آثارها على مصر والدول العربية*. تاريخ الاسترداد 01 جوان، 2023م، من PUBLIC SERVICES INTERNATIONAL https://publicservices.international/resources/news
- شيرين الشواربي. (2018م). *السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي وأشياء مهمة أخرى (2014-2017)*. مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، الملف المصري، القاهرة، مصر.
- صندوق النقد الدولي. (2011م). *اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي*. تاريخ الاسترداد 01 جوان، 2023م، متاح على الرابط: https://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf
- صندوق النقد الدولي. (2016م). *المجلس التنفيذي يوافق على عقد اتفاق مع مصر بقيمة 12 مليار دولار أمريكي في إطار تسهيل الصندوق الممدد*.
- صندوق النقد العربي. (23 مارس، 2023م). *إصدارات وإحصائيات "التقارير السنوية" "قاعدة البيانات الاقتصادية"تاريخ الاسترداد: 11جوان 2023م*: https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports
- طارق عبد العظيم يوسف الرشيدي، و داليا عادل عباس السيد. (أكتوبر، 2017م). أثر تعويم سعر الصرف للجنيه المصري على عناصر القوائم المالية في إطار معيار المحاسبة المصري رقم 13 آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية : دراسة ميدانية على الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية. *الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، المجلد 21* (العدد 06)، الصفحات 978-1005.
- طارق فاروق الحصري. (2010م). *الإقتصاد الدولي* (الإصدار الأول). مصر: المكتبة المصرية.
- عادل أحمد حشيش، و مجدي محمود شهاب. (2005م). *الاقتصاد الدولي : جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر, العلاقات الاقتصادية الدولية العربية* (الإصدار الأول). بيروت، لبنان: الدار الجامعية.
- عبد المجيد قدي. (2004م). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبير محمود مجاهد. (جانفي، 2014م). قضية البطالة في مصر وتأثرها بأحداث المرحلة الانتقالية بعد ثورة يناير 2011. *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة بجامعة الأزهر* (العدد 11)، الصفحات 93-142.
- عمر طارق. (2016م). *البنك المركزي يحرر سعر الصرف والتسعير وفقا لآليات العرض والطلب*. البنك المركزي المصري، القاهرة.
- مجيد ضياء. (2005م). *اقتصاديات أسواق المال* (الإصدار الأول). الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- محمد إبراهيم، و محمد أسامة. (2019م). صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، بحث مقدم للحصول على ديبلوم الدراسات الضريبية. كلية الحقوق- جامعة الإسكندرية، مصر، متاح على الموقع الاكتروني: https://www.eastlaws.com.
- محمد راتول. (2018م). *الاقتصاد الدولي: مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية* (الإصدار الأول). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد راشد، و آخرون. (17 جوان، 2017م). *أثار برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية*. تاريخ الاسترداد 04 جوان، 2023م، من موقع المركز الديمقراطي العربي: https://democraticac.de/?p=47186
- محمد سالم هشام مصطفى الجمل. (جويلية، 2019م). أثر قروض صندوق النقد الدولي على سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في ضوء التجارب الدولية والتجربة المصرية. *مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور ، المجلد الرابع* (العدد الثالث)
- مسعد محمد الغايش. (أفريل، 2023م). مدي فاعلية سعر الفائدة في كبح جماح التضخم المستورد في مصر: (خلال الفترة من 1990-2022). *مجلة كلية السياسة والاقتصاد* (18)، الصفحات 28-74.
- ناصر عامر نصر، و آخرون. (17 مارس، 2018م). *قرض مصر من صندوق النقد الدولي في 1991 و2016 بين الإصلاح الاقتصادي والعلاج بالصدمة*. تاريخ الاسترداد 14 جوان، 2023م، من موقع المركز الديمقراطي العربي: https://democraticac.de/?p=53087
- هند مرسي محمد علي. (جانفي، 2021م). سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف* (العدد التاسع).
- يوسف ناصر. (02 أوت، 2016م). *5 مؤشرات صادمة دفعت مصر إلى قرض صندوق النقد الدولي. تاريخ الاسترداد: 04 جوان 2023م، من جريدة الدستور*: https: //www.dotmsr.com/News
- يونس أحمد البطريق. (2000م). *السياسات الدولية في المالية العامة* (الإصدار الأول). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.